



## مداخلات خلال ندوة إطلاق كتاب «سير عشر جامعات حكومية عربية»

عدنان الأمين، رمزي سلامة، حسن منيمنة



# مداخلات خلال ندوة إطلاق كتاب

«سِير عشر جامعات حكومية عربية»

عدنان الأمين  
رمزي سلامة  
حسن منيمنة

## حول معهد الأصفرى فى الجامعة الأمىركىة فى بىروت

لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة فى مجالات القانون والحكومة والثقافة وإدارة الصراعات فى المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدونة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويعدّ معهد الأصفرى شريكاً فاعلاً بالجامعة الأمىركىة فى بىروت، يشارك فى إثراء إلزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناى. ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوى عن المجتمع المدني والفعل الجماعى على مستوى التعليم العالى. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامج البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحكومة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني فى سياقات النزاع وما بعد النزاع.

يسعى معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمثين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة فى العالم العربي.

فى هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والمهنيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمى وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأمىركىة فى بىروت، كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية فى مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحكومة الرشيدة؛ إضافة إلى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني فى الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتى.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,  
Beirut 1107 2020, Lebanon  
[www.aub.edu.lb/asfari](http://www.aub.edu.lb/asfari)

 +961-1-350 000-1 ext 4469  
 [asfariinst@aub.edu.lb](mailto:asfariinst@aub.edu.lb)  
 [ActiveArabVoices.org](http://ActiveArabVoices.org)  
  [AsfariInstitute](https://www.facebook.com/AsfariInstitute)

---

## ***Bridging Academia and Activism***

## تمهيد

### عدنان الأمين

ثمة ظاهرتان شهدهما التعليم العالي في البلدان العربية في العقدين الماضيين: الأولى تمثلت في انتشار التعليم الخاص؛ فقبل عام ١٩٩٥، كانت الجامعات الخاصة في البلدان العربية قليلة جدًا، باستثناء بلد واحد هو لبنان. طبعًا كانت هناك «جامعة الزيتونة» (في تونس) و«جامعة الأزهر» (في مصر) و«جامعة القرويين» (في المغرب)، لكن هذه المؤسسات تنتمي إلى جيل ما قبل إنشاء الدول الحديثة في العالم العربي، فكانت جامعات «الجيل السابق» هذه جامعات دينية احتضنتها الدول الحديثة ووضعتها تحت إشرافها، وكانت المملكة الأردنية أول بلد عربي انطلق في مسيرة فتح الباب على مصراعيه للتعليم الخاص من «الجيل الجديد». وفي الوقت الحاضر، تبلغ نسبة الجامعات غير الحكومية في العالم العربي ٥٥ في المئة ونسبة الجامعات الحكومية ٤٥ في المئة.

لم يحظ التعليم العالي الخاص في البلدان العربية بالمستوى نفسه ولا بالأهمية نفسها؛ ففي دول شمال أفريقيا (المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا)، اقتصر الأمر على معاهد تقنية عليا، تحتل مساحة هامشية جدًا على خريطة التعليم العالي، أكان ذلك من حيث عدد المؤسسات أم من حيث نسبة الطلاب فيها إلى مجموع الطلاب على المستوى الوطني. أما في دول المشرق والخليج العربي (ما عدا السعودية)، فيتفوق عدد الجامعات غير الحكومية على عدد الجامعات الحكومية. وفي الحالات كلها، يضم هذا القطاع جامعات

وكليات ومعاهد وأكاديميات متعددة الأشكال والتخصصات؛ فبعض المؤسسات أنشئت بالتعاون مع هيئات تابعة لدول أوروبية، كالجامعة الألمانية والجامعة الفرنسية والجامعة الروسية... إلخ، وبعضها الآخر فروع لجامعات أميركية وأوروبية وعربية، ولاسيما في الإمارات العربية وقطر. كما تكاثرت في هذا القطاع جامعات تحمل صفة «الأميركية» من باب السمعة، من دون أن تكون لها أي صفة رسمية أميركية، باستثناء «الجامعة الأميركية في بيروت» و«الجامعة اللبنانية-الأميركية» و«الجامعة الأميركية في القاهرة»، ويغلب الجانب التجاري (Business) فيها.

لكن على الرغم من تفوّق عدد الجامعات الخاصة على عدد الجامعات الحكومية، فإنّ حصتها من الطلاب متواضعة جدًّا؛ إذ تراوح بين ٢ و١٠ في المئة فقط من مجموع طلاب التعليم العالي في معظم البلدان العربية، باستثناء قطر (نحو ١٥ في المئة) ولبنان والإمارات العربية المتحدة، حيث تصل النسبة إلى الثلثين، وهذه بلدان صغيرة في أي حال، بينما لا يصل مجموع المسجلين في الجامعات الخاصة كلها في مصر إلى ٢٠ في المئة من عدد المسجلين في جامعة حكومية واحدة هي «جامعة القاهرة».

إذا وضعنا استثناءي لبنان والإمارات العربية المتحدة جانبًا، فإنّ خلاصة القول هي أنّ طلب التعليم العالي في المشرق والمغرب والخليج والجنوب (السودان واليمن) عمومًا، ليس جامعات القطاع الخاص بل الجامعات الحكومية.

مؤسسات التعليم العالي غير الحكومية، لكن ليس هناك دلائل على أنّ مؤسسات الجيل الجديد من الجامعات الخاصة ذات نوعية يُعتد بها، حتى مقارنةً بالجامعات الحكومية، إذا استثنينا بعض الحالات القليلة، منها فروع الجامعات الأجنبية، التي تنجم نوعيتها عن معايير الجامعة الأم في الولايات المتحدة أو أوروبا لا عن معايير محلية، علماً أنّ ربحها لا يتولد أصلاً من عدد الطلاب المسجلين فيها، بل من الاتفاقات التي تعقدتها مع الحكومات الغنية في البلدان المضيضة. وهي أثيراً غير مهمة من ناحية عدد الطلاب، لا على المستوى المحلي ولا على المستوى العربي (إذ إنها مؤسسات أجنبية يتعلّم فيها طلاب أجنب فحسب).

المهم أنّ عمل الهيئات واللجان توسّع لاحقاً نحو الجامعات الحكومية، مما عنى ضمناً وجود مشكلات نوعية في الجامعات الحكومية. غير أنّ تطبيق الأسلوب نفسه على القطاعين كان غير ممكن؛ إذ بينما يمكن معاقبة برنامج أو كلية أو جامعة في القطاع الخاص (بما في ذلك إقفالها مؤقتاً أو نهائياً)، فإنّ هذا متعذر في القطاع الحكومي. ثم إنّ هذه الهيئات واللجان لا تستطيع أن تفحص هيكلية السلطة (الحكام) في الجامعات الحكومية، لأنّ هذه الأمور مقررة من الحكومة بموجب قانون واحد للجميع. ولا تسمح الحكومة لهيئة ضمان الجودة بإثارة تساؤلات بشأن التشريعات أو الشؤون المالية أو خيارات الحكومة في تعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام. إذاً ينحصر

أما الظاهرة الثانية، فتتعلّق بإنشاء الهيئات الوطنية لضمان الجودة، وهي الهيئات التي ارتبطت بتوسع القطاع الخاص؛ إذ ترافق ظهور الجيل الجديد من مؤسسات التعليم العالي الخاص مع شكوك متعايدة بشأن نوعية التعليم الذي توفره هذه المؤسسات. فمن جهة، أُعطيت هذه المؤسسات صلاحية استقبال طلاب بمعدّلات أقل من المعدلات المطلوبة في الجامعات الحكومية، وهي صلاحية سوغت إنشاءها من أجل امتصاص الأعداد المتزايدة من المرشحين لارتياح التعليم العالي. من جهة ثانية، اندفعت المؤسسات الجديدة لتوفير الأساتذة بما هو متيسر «في السوق»، أي وفق معايير أدنى ممّا هو مفروض في الجامعات الحكومية. ومن جهة ثالثة، استبعدت الحكومات العربية (باستثناء السعودية) إعطاء المؤسسات الجديدة وضعية «مؤسسة أهلية» من الناحية القانونية (خوفاً من «اللبنة» كما قيل حينذاك)، وجرى تفضيل وضعية «مؤسسة تجارية»، حيث يكون هناك ملاك يبعون الربح معياراً، فتكون النوعية هي الضحية.

هناك اليوم في عشرة بلدان عربية هيئات لضمان الجودة، وفي بلدان أخرى لجان تقنية للغرض نفسه. لكن السمة العامة لهذه الهيئات واللجان هي أنّ اسمها لا ينطبق على ما تقوم به؛ فهي تهتم عملياً بضبط الجودة، أي التدقيق في أوضاع الجامعات على طريقة التفتيش وإعادة الترخيص، في حين أنّ لضمان الجودة (والاعتماد) عالمياً تقاليد مختلفة كلياً. وربما منعت هذه الهيئات واللجان تدهور أداء

إنّ الجامعات الحكومية العربية أسيرة السياسة، وهذه هي الفرضية الكبرى خلف هذا الكتاب الذي يجمع عشر دراسات عن عشر جامعات حكومية في عشرة بلدان، وهي الجامعات الأم أو الأقدم تاريخياً في كل بلد. وفي حين أنّ الجامعات الخاصة فاقدة في معظمها الاستقلال لأسباب تجارية، فإنّ الجامعات الحكومية فاقدة الاستقلال لأسباب سياسية. وكنا قرأنا كثيراً عن الأنموذج التجاري في تسيير الجامعات في العالم، لكننا لم نقرأ عن الأنموذج السياسي في تسيير الجامعات، ومن هنا يُعتبر الكتاب بهذا المعنى إضافة إلى الأدبيات العالمية بشأن نماذج تسيير الجامعات، بقدر وضوح الدلائل على قوة الأنموذج السياسي.

لم يُطرح على أحد من كتّاب هذه الدراسات البحث عن قوة العامل السياسي في تسيير الجامعة، بل ظهر هذا العمل من تلقاء نفسه على مسرح التحليل، حيث طلبنا من الكتّاب البحث عن أبرز التحولات التي شهدتها الجامعات التي يدرسونها، منذ تأسيسها حتى اليوم، في أربعة مجالات: الحكامة/الطلاب/الهيئة التعليمية/الشؤون الأكاديمية. النتيجة الصارخة هي أنّ هناك منحنى واحد في معظم هذه الجامعات: من مرحلة تأسيس يختلط فيها كثير من العوامل، إلى مرحلة تبلور قدر من الاستقلالية الأكاديمية والإدارية، إلى مرحلة تزايد فيها الاستتباع السياسي للمؤسسة الجامعية الحكومية ولأهلها. بل تطوّر الأمر أحياناً إلى دخول السياسة الجامعة من بابين كبيرين: باب السلطة السياسية

التقويم الذي تقوم به الهيئات في الشؤون الأكاديمية، أي في الكليات والبرامج. وبمعنى آخر، ليست حكمة الجامعات الحكومية مدرجة في أجنادات الهيئات واللجان الوطنية لضمان الجودة. وبالتالي، لم تفلح هذه الأخيرة في تحسين جودة الجامعات الحكومية، فأبقتها خارج التصنيفات الدولية المعروفة منذ عام ٢٠٠٣ حتى اليوم.

أما الجامعات العربية الخمس التي أُدرجت في الأعوام الأخيرة ضمن الجامعات الخمسمئة الأولى عالمياً، فإنّما إدراجها كان لأسباب أخرى لا علاقة لها بضمان الجودة، بل إنّ هذه الأسباب دفعت إلى التشكيك في صدقية تصنيف بعضها.

خلاصة الأمر أنّ جودة التعليم العالي في الجامعات العربية لا تزال على المحك، لأسباب تجارية في معظم الجامعات الخاصة، ولأسباب سياسية في الجامعات الحكومية. واللافت أنّ القرار الوحيد الذي شهدته الجامعات الحكومية بعد الربيع العربي في الدولتين اللتين لم تنهشهما الحرب الأهلية، يتعلّق بالحكامة؛ ففي كلّ من مصر وتونس، أصدرت الحكومة في ربيع عام ٢٠١١ قراراً نصّ على جعل اختيار القيادات الجامعية (رئيس، عميد، رئيس قسم) مبنياً على الانتخاب، وأُنفذ القرار في صيف ٢٠١١. وكان القرار الوحيد الذي شهدته الجامعات الحكومية المصرية بعد انتقال الحكم من «مرسي» إلى «السيسي»، هو العودة إلى تعيين جميع القيادات من فوق.

النموذج المصري تمامًا، حيث الدولة «عائمة» فوق المجتمع، الذي هو مجتمع منقسم وفي حالة دائمة من التفاوض والتسويات السياسية الهشة، وهذا ما جعل الجامعة الحكومية مشرة الأبواب أمام القوى السياسية، وأعطى الطلاب والهيئة التعليمية في الوقت نفسه قدرًا واسعًا من حرية التعبير، وجعل الجامعات الخاصة أكثر استقرارًا، ومنها جامعات متميزة حتى على الصعيد الإقليمي، ضمن نظام من الحماية المجتمعية والخاصة. وتنفرد الحالة السورية (مثلها مثل الحالة العراقية التي لم تُدرّس في هذا الكتاب)، بعنف الحزب الحاكم (البعث)، ما جعل الجامعة الحكومية مكانًا مفرغًا من الأكاديميا. أما الحالة السودانية، فتكاد تشبه الحالة السورية لولا أنّ عنف السلطة يقوم على الدين، والدين جماهيري، ومن كان غير مسلم خرج من الدولة كأيًا (استقلال الجنوب)، لكن النتيجة في الجامعة الحكومية هي نفسها: فراغ أكاديمي.

تكاد الحالة الليبية تشبه أيضًا الحالة السورية لولا أنّ عنف السلطة فيها قام على فكرة «القائد الملهم» الذي كان اغتياله كافيًا ألاّ يبقى من السلطة شيئًا يذكر. والنتيجة في الجامعة الحكومية هي نفسها، فراغ أكاديمي أيضًا. أما اليمن، فالجامعة فيه حديثة العهد، وسرعان ما تدهور الوضع فيها تحت وطأة دولة ضعيفة ومجتمع منقسم، فتكرّس الفراغ الأكاديمي فيها. وفي الكويت وعمان، وقّرت شرعية الحاكم استقرارًا في الجامعة وفي المجتمع، وجعلت الجامعة هبة منه، كائنًا قاصرًا يفتقد الدينامية الفكرية. وبالمثل، وقّرت

الحاكمة وباب الأحزاب والتيارات والعشائر والطوائف، أي عموديًا، «من فوق» و«من تحت» (من المجتمع السياسي) على السواء. وهذه هي المرحلة الأخيرة التي نعيشها منذ أكثر من عقدين، والتي انكشفت خصوصًا بعد الربيع العربي.

تقدّم حالات لبنان والأردن وليبيا واليمن وسورية والسودان، وحتى مصر في عهد «مرسي»، أمثلة للسياسة «من تحت». وتقدّم حالات تونس والكويت وعمان، ومصر في عهد «السيسي» أيضًا، مثالًا للسياسة «من فوق». طبعًا لم تحدث التطورات بالطريقة نفسها في هذه البلدان، ولا بالإيقاع نفسه أو بالمرحل نفسها؛ إذ لكل جامعة تاريخ وتعرجات تخصها، تبعًا للسياق العام ونظام الحكم وتحولاته، والثقافة المحيطة، وأهمية الأحزاب والنقابات والقوى الدينية والتعقيدات الاجتماعية، وتبعًا لعمر الجامعة، وفي قراءة هذه التحولات متعة فكرية لا شك فيها.

تنفرد الحالة التونسية بقوة النقابات داخل الجامعة، وفي المجتمع السياسي عمومًا، وبعضوية العلاقة بالثقافة الفرنسية، وهما أمران سيّجا الجامعة نسيًا تجاه السياسة البحث، ومنعا الانهيار السياسي، وحفظًا قدرًا من الحياة المدنية في الجامعة وخارجها. وتنفرد الحالة المصرية بما يسمى الدولة العميقة، ونواتها الجيش، ما جعل استتباع الجامعة من السلطة السياسية استتباعًا بحثًا يقوم اليوم على فكرة واحدة هي الحفاظ على الأمن. وتنفرد الحالة اللبنانية بأنّها عكس

تحت وطأة السياسة. ولكل متصفح قراءته واستنتاجاته، والدراسات التي بين أيدينا هي من الغنى بما يسمح بتعدد القراءات. ولم يكن لهذه الخواطر والأفكار أن ترد إلى الذهن لو لم تكن الدراسات التي بين أيدينا المجموعة الرابعة والأخيرة من مشروع أوسع أطلقته الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية في عام ٢٠١٤ تحت عنوان «المسؤولية المدنية للجامعات العربية»؛ حيث إن المجموعة الأولى ضمت تسع أوراق مرجعية نشرتها الهيئة على موقعها. وضمت المجموعة الثانية ثماني دراسات أخرى قدمت في مؤتمر نظّمته الهيئة، بالتعاون مع معهد السياسات في «الجامعة الأميركية في بيروت»، ونشر المعهد هذه الأوراق لاحقاً مع باللغتين العربية والإنكليزية. وضمت المجموعة الثالثة سبع دراسات تناولت سبعة أبعاد للمسؤولية المدنية، ونشرتها مجلة «إضافات». أمّا المجموعة الرابعة، التي بين أيدينا، فهي حصيلة الحلقة الدراسية التي عقدها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» في بيروت في ١٠ و ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦. وعلى الرغم من إنجاز ما مجموعه ٣٤ بحثاً في هذا المشروع، فإنّ الموضوع يبقى ساخناً ومفتوحاً لبذل مزيد من النقاش والتفكير والبحث.

إنّ قضية التعليم العالي في البلدان العربية ما عادت تتعلّق بالفرص الدراسية ونوعية التعليم والمنافسة العالمية فحسب، بل هي أيضاً ما أظهره الربيع العربي وما تلاه من أحداث، من أهمية لقضية تكوين النخب ووظيفة الجامعة في بناء مجتمع مدني.

شرعية الحاكم في الأردن استقراراً، لكن التقاليد العشائرية جعلت الجامعة حقلاً للمساومات على السلطة فيها وتوزيع المغنم.

تعني عبارتا الفراغ الأكاديمي وغلبة السياسة في الجامعة الحكومية نوعية متواضعة و«فراعاً مدنيًا» أيضاً، أي غياب الحياة الديمقراطية وثقافة القانون وحياة المواطنة والحريات الأكاديمية وضعف الالتزام المدني، وتعليقاً يقوم على التلقين واليقين. فإذا صحّ ذلك، يمكن الإضافة أيضاً أنّ جزءاً ممّا آلت إليه الأمور في عدد من البلدان العربية من انهيارات، بعد الربيع العربي، يمكن تفسيره بالدور الذي مارسته الجامعات العربية الحكومية في مجتمعاتها. ونغامر بالقول إنّها خرّجت نخباً غير مدنية، أي جاهزة للانخراط في النزاعات الأهلية، وهذه أمر أسوأ من كونها لم توّفر نوعية تعليم عالٍ ذي قيمة عالمية تنافسية، أو من كونها ذات مساهمة متواضعة في التنمية. كما أننا نميل إلى الظن بأنّ هذا الدور أقوى من فكرة المؤامرة الخارجية تفسيراً لما يحدث في العالم العربي اليوم ولما يمكن أن يحدث في المستقبل. علاوة على ذلك، فإنّ «الربيع العربي» اقتصر على نقل تبعية الجامعة من سياسة إلى أخرى، بدلاً من أن يطلق إصلاً للتعليم العالي، جوهره استقلال الجامعة الحكومية ومحاسبتها من طريق القانون والمسؤولية الأكاديمية والمدنية.

ليس ما تقدّم سوى خواطر وطروحات أوجت بها قراءتنا للدراسات الواردة في هذا الكتاب الفريد بشأن مسارات الجامعات الحكومية

## قائمة المحتويات

- 2 دول معهد الأصفري في الجامعة  
الأميركية في بيروت
- 4 تمهيد
- 11 ملصق الندوة
- 13 مداخلة ١: عدنان الأمين
- 21 مداخلة ٢: رمزي سلامة
- 29 مداخلة ٣: حسن منيمنة



ندوة إطلاق كتاب

## سِير عشر جامعات حكومية عربية

تشكّل البحوث العشرة في الكتاب عيّنة معتبرة عن التعليم الجامعي الرسمي، طرحت في الأساس للتعرف إلى أحوال الجامعات الحكومية العربية، وفتح الباب واسعاً أمام أسئلة كثيرة تتناول الأسباب التي أدت إلى تراجع التعليم الجامعي والسياسات.

الإثنين

17

كانون الأول، 2018

19:00 - 17:00

College Hall - B1

مجموعة مؤلفين

## سِير عشر جامعات حكومية عربية

## تعريف بالمتكلمين

- د. رمزي سلامة  
أمين سرّ المجلس الوطني للسلامة المرورية اللبناني حالياً.  
مدير المكتب وممثل منظمة اليونيسكو لدى لبنان وسوريا  
(2006-2005)
- د. دينا خواجه  
مديرة معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة  
الأميركية في بيروت
- د. حسن منيمنة  
رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في رئاسة الحكومة  
حالياً. وزير التربية والتعليم العالي سابقاً
- د. عدنان الأمين  
أحد مؤسسي الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية ورئيسها لمدة 11  
سنة وصاحب فكرة إنشاء شبكة المعلومات العربية شبكة  
المعلومات العربية التربوية (شبكة) وأحد مؤسسيها



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

[www.ActiveArabVoices.org](http://www.ActiveArabVoices.org)

ASFARI INSTITUTE BLOG



# مداخلة ا: عدنان الأمين

عن المتكلم:

أحد مؤسسي الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية ورئيسها لمدة 11 سنة وصاحب فكرة إنشاء شبكة المعلومات العربية شبكة المعلومات العربية التربوية (شمعة) وأحد مؤسسيها

## مداخلة ا: عدنان الأمين

مع هذا القانون استعاد «السادات» ارث «جمال عبد الناصر» في ضبط الجامعات لكن بصورة مفارقة لسياسته الليبرالية في الاقتصاد والمنفتحة على الغرب وإسرائيل في السياسة. وبهذا أرسى «السادات» كرامة للجامعات الحكومية المصرية سوف تتبلور مع «عبد الفتاح السيسي» اليوم يمكن تسميتها بسياسة الأمن البحت. وتعني هذه السياسة التعامل مع الجامعة بعقل عسكري، وهي تقوم على الانضباط، وولاء الأدنى للأعلى من الأستاذ الى رئيس الجمهورية، مرورًا برئيس القسم والعميد ورئيس الجامعة والوزير. فالجامعة بالنسبة لحكام من هذا النوع ذات وظيفة غير التي نفكر بها. وعلى كل حال فإنّ منع السياسة يعني في سياق الانغلاق الفكري وتسرب السياسة عبر الشبكات غير المنظورة.

الانغلاق الفكري يشكّل البعد الثاني في النموذج السياسي. تعتبر حادثة «نصر حامد أبو زيد» في العام ١٩٩٣ تراجعًا ساطعًا مقارنةً مع حادثة «طه حسين» التي جرت قبل سبع وستين عامًا. كما أنّ أبرز حركات التمرد المدني في مصر التي تأسست في العام ٢٠٠٣ لم تجد اسمًا لها (٩ مارس) إلا في حادثة جرت في فترة النشوء أيضًا، عندما قدّم «أحمد لطفي السيد» استقالته من منصبه احتجاجًا على نقل «طه حسين» من الجامعة إلى وزارة المعارف، وقتها اضطرت الحكومة إلى العودة عن قرارها. ويتصاحب الانغلاق

يضمّ هذا الكتاب حكايات لعشر جامعات منذ تأسيسها حتى العام ٢٠١٦، وهي الجامعات الحكومية الأقدم في كل بلد.

لو أردنا إدراج الحقب التي وضعها المؤلفون لجامعاتهم في مراحل أوسع لأمكن القول إنّ هناك ثلاث مراحل كبرى: مرحلة النشوء، فمرحلة النضوج، فمرحلة التراجع. وهذه المراحل تنطبق على سبع من الجامعات العشر.

حدود هذه المراحل سياسية طبعًا، لكنّ الأهم من ذلك أنّ مرحلة التراجع ترتبط باستتباع الجامعة وتشبعها بالسياسة. إذًا، تضيف الجامعات الحكومية العربية اليوم إلى النماذج العالمية في إدارة شؤون الجامعات وعلاقتها بالمجتمع نموذجًا أسقيته النموذج السياسي. تضيفه إلى نماذج متداولة مثل «النابوليوني»، و«التسييري»، و«النيو-ليبرالي»، أو غيرها.

انتهت مرحلة النشوء في «جامعة القاهرة» في العام ١٩٥٢. وقد تكون مرحلة التراجع بدأت في العام ١٩٧٧ مع القانون رقم ٢ الذي أصدره «أنور السادات»، قانون تحريم العمل السياسي داخل الجامعة. وعندما تسمعون بقانون بهذا الاسم، ثقوا بأنّ سياسة الإخضاع السياسي وراءه. هذا القانون بحسب ما يرويّه «كمال مغيث»، شرّع لرجال الأمن إقامة نقاط تفتيش على مداخل الجامعة ومكاتب لهم داخل الكليات، ومن ثمّ التدخل في قرارات جامعية.

البعث والحكومة. إذا صحَّ هذا التوصيف يكون الفرق بين النموذج السوري والنموذج المصري محصورًا بحزب البعث. وهذا فرق جوهري. إذا كان النظام الأمني في البلدين يطلب من الطلاب والأساتذة الجامعيين الطاعة والسمت، فإن النظام القائم على أيديولوجيا البعث في سوريا يطلب منهم أن يتكلموا بلغة الحزب. لنتخيل أنّ أجيالاً من الطلاب والأساتذة الجامعيين يتكلمون لغة حزبية خشبية، ولنفكر لحظة بأنّ التفكير عدته قاموس الكلمات وصيغ الجمل. ولنفتش عندئذٍ عن التعبير الذي يصف ما هو أسوأ من الانغلاق الفكري.

ثمة في «جامعة دمشق» فرع للحزب، تتوزع مكاتبه على الكليات والإدارات. والطلاب يتبعون «المكتب التنفيذي لاتحاد الطلبة» التابع لـ «الاتحاد الوطني لطلبة سورية» التابع للحزب. وكل ذلك يتم تطبيقاً لقانون منع النشاط السياسي في الجامعة. وفي العام ١٩٧٠ صدر مرسوم حوّل نقابة المعلمين التي تأسست في مرحلة النشوء (١٩٣٥) إلى منظمة شعبية تضم جميع العاملين في وزارتي التربية والتعليم العالي خاضعة بدورها للحزب.

الوضع في الجامعة الحكومية الليبية تقليد للنموذج السوري مع شيء من السورالية. ثمة نظام أمني طبعاً، لكن بدلاً من حزب البعث هناك، نجد هنا النظرية العالمية الثالثة. وهي فضلاً عن هشاشتها ولا تاريخيتها وبقائها ضمن غلافي الكتاب

الفكري مع انخفاض الحراك الأكاديمي للطلاب والأساتذة عالمياً وعربياً. وبدلاً من ذلك انطلق عهد الإعارات للدول النفطية. هذه الإعارات كانت وبالأبجودها: استبعاد الابتعاث الأكاديمي الذي تتطور فيها الهيئة التعليمية أكاديمياً، وتسريع نيل الشهادات محلياً من أجل فسح الفرصة لإعارة الأقدم، وإفساد المعارين عن طريق الخضوع لأنظمة سياسية أكثر انغلاقاً والعودة بسلوك الأثرياء الجدد.

هذه بعض من ملامح التراجع. وهناك غيرها. لكن لـ «جامعة القاهرة» ملامح أخرى: فهي الجامعة العربية الحكومية الوحيدة التي تقع باستحقاق ضمن الجامعة الخمسمائة الأولى عالمياً، وفيها كليات ما زالت متميزة في العلوم الإنسانية مثل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وفيها طلاب وأساتذة مدنيو الهوى، نجدهم في حركة «٩ مارس» و«كفاية»، وأهم ما قدمته هي وغيرها كان شباب وطلاب وأساتذة ميدان التحرير الذين أسقطوا «حسني مبارك». لنقل إنّ هناك نزاعاً بين النموذج السياسي المفضي إلى التراجع والقوى الأكاديمية والمدنية في «جامعة القاهرة».

هذا النزاع لا ينطبق على «جامعة دمشق» التي بدأ التراجع فيها في العام ١٩٧٠. يقول «عمار السمر» إنّ هيكلية السلطة في سوريا أصبحت في ذلك العهد تتكون من أربع طبقات: الرئيس ومعاونيه، الجيش والمخابرات،

وفي مصادر أخرى أنه حضر عمليات إعدام طلاب في ساحة الجامعة نقّذها طلاب من اللجان الثورية ضد الطلاب «المعادين للشعب». ولا بدّ من أن ننهي هذا العرض المرّ للتجربة الليبية، بالإشارة إلى أنّ ما حصل بعد الإطاحة بـ «القذافي» في الجامعات كان تقليدًا لما قام به «القذافي» بالاتجاه المعاكس: البطش بكل من أتهم بالتعاون مع «القذافي».

سيناريو «القذافي» وما بعد «القذافي» نجدهما يتكرّران تباغًا في «جامعة صنعاء» كما تبيّن مقالة «طارق المجاهد». ففي العام ٢٠١٣ احتلت الميليشيات الموالية لـ «حزب الإصلاح: الحرم الجامعي (إخوان مسلمون)، وصائب هذا الاحتلال نهب وسرقة واسعة لممتلكات وأصول عدد من الكليات. كما قامت بإقصاء عشرات الأساتذة والإداريين، بمن فيهم رئيس الجامعة ونوابه الثلاثة، ومعظم عمداء الكليات ونوابهم، ورؤساء الأقسام العلمية، ومديري المراكز البحثية، وصولًا إلى مديري العموم في ديوان الجامعة. وعينت آخرين مكانهم.

وعندما سيطرت قوات الحوثي على صنعاء وجامعتها في العام ٢٠١٤ شكلت لجانًا ثورية سيطرت على الجامعة، وقامت بدورها بإقصاء المعينين في الفترة السابقة.

واقع الحال أنّ «جامعة صنعاء» كانت ما زالت في مرحلة النشوء عندما انتقلت إلى

الأخضر فهذه النظرية استخدمت كخطاب سطحي لمجتمع صغير جله من القبائل، أين منه التاريخ العريق لسوريا.

بدأ التغيير في الجامعة الليبية تحت وطأة السياسة في العام ١٩٧٣، مع قيام الثورة الثقافية في خطاب أزواره المشهور وإعلان النقاط الخمس التي تمثلت في: تعطيل جميع القوانين المعمول بها؛ وتطهير البلاد من المنحرفين؛ والحرية، كل الحرية، للشعب ولا حرية لأعداء الشعب؛ وإعلان الثورة الإدارية؛ والثورة الثقافية. وبدءًا من هذا التاريخ ظهرت «اللجان الشعبية» وهي هيئات تحل محل المجالس العلمية أو الأكاديمية. وقامت هذه اللجان بالتعاون مع المخابرات بالإطاحة بأساتذة وعمداء ورؤساء الجامعات. بل قيل إنه جرى رمي أحدهم مرة من شباك مكتبه في الطابق الرابع.

كان «معمر القذافي» يحضر شخصيًا إلى الجامعة من أجل دفع التثوير خطوات إلى الأمام، فيلقي خطابات وتلقها «محمد صالح رحيل»، مثل: «أنا ألغيت كل القرارات التي أقرّها مجلس الجامعة، ومجلس الوزراء، كلها اعتبروها مرفوعة من الآن وكأنكم من جديد. كما أننا لسنا في حاجة للأحزاب» و «إذا كان فلان كويس (جيد) يبقى ويستمر في الثورة، وفلان مش كويس (غير جيد) ندوس عليه» (١٩٧٣). قاد «القذافي» بنفسه مسيرات تهدف إلى تصفية رموز المعارضة داخل الجامعة،

«البشير» سلسلة قرارات تحت عنوان «ثورة التعليم العالي». ومن فروع هذه الثورة سياسة التمكين والإقصاء التي تذكرنا بـ «القذافي» مجددًا. التمكين يعني تعيين أعضاء الحزب الحاكم ومؤيديهم في المناصب العليا الإدارية والأكاديمية الرئيسة في جميع مؤسسات التعليم العالي، من جامعات وكليات ووزارة ومجلس قومي. والإقصاء يعني فصل المعارضين أو المناوئين لهم من الأساتذة والطلاب أو التضييق عليهم.

«الإخوان المسلمون» نجدهم أيضًا في الكويت، في ما يسمى السياسة من تحت. وبحسب «فوزي أيوب» فإنهم تسلموا قيادة الاتحاد الوطني لطلبة «جامعة الكويت» منذ العام ١٩٧٨ وما زالوا يسيطرون عليه إلى اليوم. لكن تراجع «جامعة الكويت» بدأ بعد الغزو العراقي في العام ١٩٩٠. لكأن الحكومة شعرت بالضعف بعد الغزو فعملت على كسب ود «الإخوان المسلمين» وفتحت لهم الأبواب في المدارس والجوامع والوزارات والجامعة. ومع أن الحكومة تعين رؤساء الجامعة من ذوي الملامح الليبرالية، إلا أن إدارة شؤون الجامعة في وضع صراعي كهذا، جعلت مثل هذه التعيينات أمر مريب جدًا وجعلت الكثيرين يمتنعون عن قبول هذا المنصب، ومن يقبل يجد نفسه مكبل اليدين. وهذا إنجاز لـ «الإخوان». الإنجاز الثاني أنهم فرضوا الفصل بين الجنسين في الجامعة.

مرحلة التراجع في العام ٢٠١١ دون المرور في مرحلة النضج. لم يكن ممكناً تقسيم «جامعة صنعاء» إلى فروع كما حصل في الجامعة اللبنانية. ففي اليمن توجد ١٠ جامعات حكومية توزعتها قوى النفوذ. أما الجامعة الواحدة في لبنان فهي التي توزعت على مناطق النفوذ ابتداءً من العام ١٩٧٧ تاريخ بدء مرحلة التراجع. واليوم تتكون الجامعة من ٦٨ فرع وشعبة موزعة طبقاً للخريطة الجيوسياسية. والفروع هي الأساسات التي بنيت عليه السياسة منذ ذلك الوقت، والتي أنشئت فوقها طبقات عدة، إن بالنسبة للحكومة أو للهيئة التعليمية أو للحركة الطلابية أو الشؤون الأكاديمية.

في «جامعة الخرطوم» بدأت مرحلة التراجع في العام ١٩٧٢ أو ما يسميه «عبد المنعم عثمان» «فترة الحكم الشمولي الأول» (١٩٧٢-١٩٨٥)، عندما وصل «جعفر النميري» إلى الحكم وأعلن حلّ التنظيمات السياسية كافة، وأصدر قرار إلزامية أن تخضع أي مؤسسة في السودان لسياسة الحزب الحاكم. وبالمقارنة مع «جامعة دمشق» نلاحظ أن «جامعة الخرطوم» ظلت منقسمة إلى وقت قريب بين تيارات موالية للحكومة وتيارات معارضة لها إلى أن قرّر «جعفر النميري» في العام ١٩٨٣ تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية. لكن حكم الجامعة بالأيدولوجية الإسلامية انتظر حتى عهد «الجهة القومية الإسلامية» بقيادة «عمر البشير» (١٩٨٩). وقتها أصدر

**الجامعة التونسية** هي الوحيدة التي تبدو كأنها خارج السرب الجامعي العربي. هي أقرب إلى النموذج «النابوليوني» منها إلى أي نموذج معروف آخر. كانت تخضع للنظام الأمني مثلها مثل «جامعة القاهرة» و«جامعة دمشق»، لكنّ الحزب الحاكم في تونس ليس حزبًا عقائديًا مثل حزب البعث. فالحزب الدستوري الذي حكم حتى العام ٢٠١١ حزب نخب له قاعدة شعبية. ولم يكمل متعذرًا عليه أن يضم إليه مثقفين من خلفيات فكرية متنوعة بمن فيهم اليساريين، ولا أن يعيّن «زين العابدين بن علي» شخصية يسارية في العام ١٩٨٩ وزيرًا للتربية (محمد بن شرفي). على أنّ الفروق الجوهرية بين الجامعة التونسية و«جامعة القاهرة» هي من الأهمية لدرجة ربما تصلح لتفسير الفرق في اختلاف مصير الربيع العربي بين البلدين.

أولها الانفتاح الفكري، فالجامعة التونسية كانت وظلت وثيقة الصلة بالنظام الجامعي الفرنسي في مناهجها وتنظيمها ومواردها الفكرية، وحتى في مخرجاتها. الكتاب الفرنسي والصحيفة الفرنسية والتلفزيون الفرنسي وغيرها هي جزء من الثقافة التونسية، لدى الأساتذة والطلاب وفي الحياة الجامعية، بمن فيهم قياديي «حركة النهضة» الإسلاميين. في مصر كان الحزب الحاكم منفتحًا اقتصاديًا لكنّه لم يكن منفتحًا فكريًا أو سياسيًا وإلا لما كانت حصلت حادثة «نصر حامد أبو زيد».

ثلاث من أصل عشر جامعات لا تنطبق عليها مرحلة التراجع.

**«جامعة السلطان قابوس»** في عُمان الحديثة العهد (١٩٨٦)، هي من جهة تحمل اسم السلطان وهي مستتبعة للحكومة في تعيين قياداتها، لكن تجري الأمور وكأنّ الجامعة هي فخذ من أفخاذ عشيرة، أو من أسرة ممتدة، تحكمها علاقات القربى والولاء، وتترك لها في الوقت استقلالية العمل الأكاديمي مع الاحترام الشديد لقيم العشيرة. هي جامعة غير تاريخية إذا صحّ التعبير. ومن المرجح أنّ ما ينطبق على «جامعة السلطان قابوس» ينطبق على العديد من جامعة دول الخليج. وهذا نموذج سادس يمكن إضافته إلى نماذج الحكامة في الجامعات. ربما يمكن تسميته بالنموذج الرعائي.

**الجامعة الأردنية** هي خليط من عدة أنظمة. النظام الرعائي، حيث شرعية الملك السياسية والتوازن العشائري يحسمان اختيار القيادات الجامعية، وأحيانًا اختيار الأساتذة وتوزيع المنح على الطلاب بصورة كوتا ومكرّمات ملكية. النموذج «النيو-ليبرالي»، مع إخضاع اقتصاديات الجامعة لمنطق السوق، عن طريق التعليم الموازي المدفوع وتقديمات التسهيلات للطلاب الخليجيين. والنموذج السياسي الذي يتمثل في الحركة الطلابية التي تتداخل فيها العشائر مع الأحزاب اليسارية والقومية، مع أرجحية واضحة لـ «الإخوان المسلمين»، مع دور لا يستهان به للمخابرات.

(والسياسية طبعًا) حيث يجري تخريج النخب اليقينية ذات الإجابات الجاهزة، أو كأن الجامعة هي فقط مستوى أكثر تعقيدًا من التعليم الابتدائي وتخطب الأكبر سنًا. وبما أنّ الأمور تحدث في مجتمعات تسودها اللامساواة الاجتماعية والتناقضات، فإنّ الأيديولوجيات اليقينية المضادة تختبئ تحت سطح الأرض بانتظار أن تجد لها مسربًا تتفجر منه.

والسؤال هو التالي: هل يمكن أن نجد في تاريخ الجامعات العربية تفسيرًا إضافيًا لمسارات الربيع العربي؟ وهل تفتح ثنائية سياسي مقابل مدني آفاق إعادة النظر في مستقبل هذه الجامعات؟

أظنّ أنّ هذا السؤال أصبح أكثر أهمية بما لا يقاس من سؤال الجودة وضمن الجودة.

ثانيها، قاعدة انتخاب القيادات الجامعية، التي كانت موجودة قبل العام ٢٠١١ وإن بصورة متقطعة وغير شاملة، ثم جرى تعميمها وترسيخها بعد العام ٢٠١١، بخلاف ما جرى في الجامعات المصرية.

ثالثها، الحرية النقابية. فقد أنشئت نقابة للتعليم العالي والبحث العلمي في العام ١٩٦٧، وانضمت إلى اتحاد الشغل التونسي الذي كان موجودًا منذ العام ١٩٤٦ أي منذ ما قبل الاستقلال (١٩٥٦). وقد توسعت نقابة التعليم العالي كما يقول «محمد ضيف الله» كردّ على التحول نحو الليبرالية في تونس. وما يلفت النظر في مقالة «ضيف الله» استعمال تعابير مثل «الإصلاح» أو إعادة الهيكلة بكثرة في المقال، وهي تعابير لم ترد في أي من سير الجامعات التسع الأخرى.

## أود أن أنهى هذه المداخلة بملاحظة وسؤال

إنّ الأثر الحقيقي للنموذج السياسي (والرعاي) هو تحويل الجامعة من مؤسسة تغيّر أو تقدّم اجتماعي إلى مؤسسة للتنشئة الاجتماعية

هل يمكن أن نجد في تاريخ الجامعات العربية تفسيرًا إضافيًا لمسارات الربيع العربي؟



# مداخلة ٢: رمزي سلامة

عن المتكلم:

أمين سرّ المجلس الوطني للسلامة المروريّة اللبناني حاليًا. مدير المكتب وممثل  
منظمة اليونسكو لدى لبنان وسوريا (٢٠٠٥-٢٠٠٦)

## مداخلة ٢: رمزي سلامة

من تاريخ الجامعة التي تميّزت بالمشاركة الواسعة والفاعلة لأساتذة الجامعة وطلبتها وموظفيها في إدارة مختلف مفاصلها وعلى مختلف الصعد أفقيًا وعموديًا، من خلال ممثلين منتخبين لمجالسها ولجانها ومختلف الوظائف الأكاديمية والإدارية التي تلحظها هيكلتها، بما في ذلك رئيس الجامعة، والعمداء، ورؤساء الأقسام، واختيار الأساتذة، إلخ، مع نشاط نقابي واسع وفاعل لمختلف مكونات المجتمع الجامعي، ولا سيّما نقابة الأساتذة التي كان لي شرف ترؤسها لأربع سنوات، ونقابة الإداريين، والاتحاد العام للطلبة، في ما يمكن أن يسمّى الحقبة الديمقراطية. وشهدت هذه الحقبة تكريس فكرة الأستاذ الباحث، وعملت الجامعة بموجب برنامج طموح، على حصول الأساتذة العاملين فيها على درجة الدكتوراه بنسبة لا تقلّ عن ٩٠% في كل قسم في خلال سنوات قليلة.

ثمّ على مشارف نهاية القرن العشرين، بدأت حقبة جديدة من تاريخ الجامعة تنطبق عليها صفة «الجامعة المبادرة» (Entrepreneurial University) التي تتمثّل بسعي الجامعة إلى تولّي مشاريع أبحاث علمية كبيرة، وعقود أبحاث لصالح جهات خارجية ولاسيّما من القطاع الصناعي، وإسداء استشارات متنوعة لقاء بدل، والسعي إلى الحصول على براءات اختراع، وإنشاء حاضنات للشركات، وإسداء خدمات

لو طلب مني تلخيص سيرة الجامعة في المقاطعة الكندية التي عملت فيها أطول مدة، لاختصرتها بثلاث حقبات، وفي كلّ حقبة محطات لافتة.

تمتدّ الحقبة الأولى على أكثر من مئة وعشرين عامًا شهدت تأسيس الجامعة وإنشاء كليات ومعاهد جامعية في مختلف الاختصاصات، مع توسّع كبير في المرافق الجامعية المجمّعة، وفي أعداد الطلبة والأساتذة. ومع أنّها كانت ولا تزال ذات صلة وثيقة بفرنسا، فقد أسست بناءً على النموذج «الهمبولتي» للجامعات، مقابل النموذج «النابوليوني» الدارج في فرنسا وفي الدول المتأثّرة بهذا النموذج، مثل ما جرى في تونس كما سنرى لاحقًا. وكانت الجامعة طيلة هذه المدّة بإدارة سلطة كنسية.

مع الحداثة والتحرّر المجتمعي الذي شهدته مقاطعة «كيبك» مع بداية الثلث الأخير من القرن الماضي، عهدت السلطة الكنسيّة إدارة الجامعة كليًا إلى أهلها، بموجب شرعة جديدة حصلت عليها من السلطة السياسية اعترفت بها كمؤسسة ذات منفعة عامة، وكوّست استقلاليتها عن مجمل السلطات الخارجية، أكانت كنسيّة، أم سياسيّة، أم سلطة المال والأعمال، مع أنّها مموّلة إلى حوالي ٨٠% من المال العام. فبدأت الحقبة الثانية

ويضمّ في عضويته موظّفين كبار في الإدارات الحكومية، وممثّلين عن الكليات غير منتخّبين، وأعضاء أحرّ معيّنين، وهو بمثابة «الموجّه الحكومي للجامعة»، كما يقول الباحث. أمّا عندما قرأت سيرة «جامعة تونس»، كما يرويها «محمد ضيف الله»، فوجدت نفسي أمام قصة مشوّقة لا يملّ القارئ من قراءتها، تحتوي على مختلف العناصر المتوقّعة في القصة، من أبطال ومتفرّجين، وأزمنة وأمكنة، وحبكة وأحداث والأفكار التي تقود إلى هذه الأحداث، والنتائج التي تؤدي إليها. ومع كلّ محظّة، كان عندي تعطّش لمعرفة ما سيحصل بعد ذلك.

ولا تخلو السيرتان من المفاجآت والنهايات السعيدة.

وقد لفتني في هاتين السيرتين مسائل عديدة أكتفي بذكر خمس منها.

أثّكت الجامعتان في بدايتهما على أساتذة وافدين، أي أنّ القرار بإنشاء الجامعتين تمّ قبل بناء القدرات البشرية اللازمة لتأمين التعليم الجامعي. ولا زالت «جامعة السلطان قابوس» تعاني من النقص في الأساتذة، بينما أدّى توسّع «جامعة تونس» في الدراسات العليا وسياسة الابتعاث إلى جامعات الغرب، ولاسيّما الجامعات الفرنسيّة، إلى سدّ حاجة الجامعة إلى أساتذة تونسيين يحملون مؤهلات عالية. ولذلك، امتدّت فترة الانطلاق في الجامعتين

تعليمية وتدريبية خارج البرامج الأكاديمية المعتمدة وخارج الحرم الجامعي، وبيع خدمات وبضائع تنتجها الجامعة، واستخدام مختبرات الجامعة لأعمال تطلبها جهات خارجية لقاء بدل، إلخ. ولا تخفى عليكم انعكاسات هذه التوجّه على تطعيم مجالس الجامعة ولجانها بأشخاص يأتون عادةً من عالم المال والأعمال، وعلى التوجّه لاختيار أشخاص من هذا العالم لتولّي الوظائف القيادية في الجامعة، الإدارية والأكاديمية، وإن كانوا يحملون مؤهّلات جامعية، مع انحسار لدور أهل الجامعة في إدارتها، وهيمنة الفكر النفعي على الرسالة النبيلة للجامعة.

والآن سأكلّمكم باختصار عن جامعتين حديثتي العهد نسبيًا، تمّت كتابة سيرتيهما في هذا الكتاب، هما «جامعة السلطان قابوس» في عمان، التي أنشئت في العام ١٩٨٦، و«جامعة تونس» التي أنشئت نواتها في العام ١٩٥٩.

عندما قرأت سيرة «جامعة السلطان قابوس»، كما يرويها «سيف بن ناصر المعمرى»، وجدت نفسي كمن يقرأ قصة تطوّر إدارة من الإدارات الحكوميّة تتغيّر ملامحها مع تغيّر الأشخاص الذين يتولّونها ومدى ثقة السلطة السياسيّة بقدرتهم على إدارتها حسب تطلّعات هذه السلطة. ولا أزال اليوم عند هذا الانطباع، إذا استذكرنا أنّ جميع المسؤولين في الجامعة يُعيّنون من السلطة الحاكمة ولا يُنتخبون، وأنّ وزيرة التعليم العالي ترأس مجلس الجامعة

على سنين طويلة قبل أن تجد كل منها السبيل إلى الاستقرار الأكاديمي وتمتّع بالقدرة على احتلال مكانة متميّزة في خريطة التعليم العالي من خلال كتلة حرجة من الأساتذة المتفرّغين والمستقرّين الذين يحملون مؤهّلات عالية.

تظهر الجامعتان حاليًا التزامًا صريحًا بفكرة الأستاذ الباحث وبجودة التعليم، ولو أنّ «جامعة السلطان قابوس» قد بدأت خطوات خجولة في سبيل الاعتماد البرامجي، بينما لم تنتشر بعد ثقافة الاعتماد الخارجي على نطاق واسع في «جامعة تونس».

اعتمدت «جامعة السلطان قابوس» منذ إنشائها النموذج «الهمبولتي»، ولو على الطريقة العربيّة التي غالبًا ما لا تقرن القول بالفعل في ما يخصّ دعم البحث العلمي وإعطائه الزخم اللازم بالتساوي مع التعليم. لكن، يبدو أنّ الجامعة بذلت في السنوات الأخيرة جهدًا مشكورًا في هذا السبيل. أمّا «جامعة تونس» فقد فرض عليها عند إنشائها النموذج «النابوليوني»، فقد أنشئت كتجمّع متخصّص في الآداب والعلوم الإنسانية لمؤسسات تعليم عالٍ كانت قائمة ولا يربط بينها لا أنظمة موحّدة، ولا تعاون مسبق، ولا معرفة بالآخر، ولا مكان موحّد، بل كانت متواجدة في محيط جغرافي واسع يتضمّن أيضًا مؤسسات تعليم عالٍ تنتمي إلى جامعات أخرى. وقد سبق لي أن أطلقت صفة (Multiversity) على مثل هذا التجمّع، بدلًا من (University). لكن، ما لبثت «جامعة تونس» أن تحوّلت، ولو بعد سنين عديدة من التآرجح، إلى النموذج «الهمبولتي»، وأصبحت فعليًا إلى حدّ ما جامعة جامعة.

أدى أساتذة وطلبة وخريجو «جامعة تونس» دورًا محوريًا في التغيّر المجتمعي الذي شهدته تونس قبل ثورة ٢٠١١ إلى حدّ ما بعدها. أمّا في سلطنة عمان، فلم يحرز الدور المدني للجامعة أيّ تقدّم ملموس. ويشعر قارئ السيرة وكأنّ الجامعة قد أنشئت على هامش المجتمع ولا تزال تحتلّ جزءًا من هذا الهامش، بينما نجد أنّ «جامعة تونس» تنتمي إلى صلب المجتمع وتتحرك مع تحركه، لا بل إنها تسهم في تحريكه على قدر كبير، من خلال العمل النقابي لأساتذة الجامعة والتحرّكات الطلابية، ولو أنّ القيود التي كانت السلطة الحاكمة تفرضها على حرّية العمل النقابي والمطالبي قبل ثورة ٢٠١١ لم تكن تسمح باستمراره هذا العمل وهذه التحرّكات والبناء الواضح على المكتسبات، فجاء هذا العمل متقطعًا.

تختلف الجامعتان في بعض الأمور المتعلّقة باستقلالية الجامعة والمشاركة الديمقراطية للأساتذة والطلبة في القرارات المتعلّقة بإدارة شؤون الجامعة. ففي «جامعة السلطان قابوس» تولى إدارة الجامعة على مختلف الصعد، ولاسيّما مركز رئيس الجامعة ومركز

كون هذه السلطة تستأثر بتعيين مديري هذه المعاهد. وقد دام هذا الإلغاء ثمانية عشر عامًا، عادت بعدها الجامعة كجامعة قطاعية متخصصة في الآداب والعلوم الإنسانية لأربعة عشر عام، ثم كجامعة متعددة الاختصاصات منذ العام ٢٠٠٠ من خلال تبادل المؤسسات مع الجامعات الأخرى على أساس جغرافي. لكن حرصت السلطة الحاكمة في مختلف المراحل حتى ثورة ٢٠١١ على اختيار رئيس الجامعة وعلى تعيينه بنفسها من المقربين من هذه السلطة. أمّا اختيار سائر المسؤولين الأكاديميين فقد مرّ بمراحل متنوعة، منها التعيين الصرف، والتعيين بناءً على لوائح تُرقع من القاعدة، والانتخاب، إلى أن جرى، بعد ثورة ٢٠١١، تثبيت مبدأ الانتخاب الذي كانت تنادي به نقابات الأساتذة منذ سبعينيات القرن الماضي. وقد مرّت المشاركة الطلابية في التعرّجات نفسها. كما أنّه كان لممثلي السلطة الحاكمة والمقربين منها حصة الأسد في تعيينات ممثلي المجتمع في المجالس الجامعية واللجان. ما يعني أنّ السلطة الحاكمة كانت في جميع المراحل وفي جميع الشؤون تحكم قبضتها على الجامعة، مهما تغيّرت الصيغ. ومن الطرائف أنّ وزير التعليم العالي والبحث العلمي دافع في العام ٢٠٠٨ عن مبدأ التعيين، مستشهدًا بما يتمّ في دول عربية عديدة كالجزائر والمغرب ومصر والأردن والسعودية وسوريا ولبنان وموريتانيا، «على الرّغم من أنّ هذه البلدان لا تتخذ في العادة مثالاً على الساحة التونسية» كما يقول الباحث.

رئيس مجلس الجامعة وعضوية هذا المجلس، سياسيون في مواقع وزارية أو سياسيون سابقون، أو أشخاص مُعيّنون مباشرة من السلطة السياسية. حتى خلال هذه الفترة الوجيزة (١٩٩٩ - ٢٠٠٦) التي أصبح فيها رئيس الجامعة مطلق الصلاحية في التعيينات داخل الجامعة، كان هذا الرئيس معيّنًا من السلطة السياسية، لا بل من صلب هذه السلطة. وفي جميع الأحوال، فإنّ اختيار أعضاء هيئة التدريس ليكونوا أعضاء في هذا المجلس أو ذاك يتمّ بالتعيين لا بالانتخاب، ومن دون معايير واضحة، كما يقول الباحث. أمّا الطلبة فقد حصلوا مؤخرًا (٢٠١٤) على مقعدين في مجلس الجامعة يتمّ الحاقهما بهما عن طريق التعيين، ويُحرّم على الطلبة إنشاء اتحاد طلابي. كما يُحرّم في السلطنة إنشاء أيّ تجعّع ذي طابع نقابي أو مطابي أو سياسي. ولا تستثنى الجامعة من هذه السياسة.

أمّا في تونس، فقد مرّت الجامعة في مراحل متنوعة من العلاقة مع السلطة السياسية. مثلًا، رغماً عن إنشاء الجامعة في العام ١٩٥٩ وتعيين رئيس لها، دفعت التحركات الطلابية التي جرت في العامين الدراسي ١٩٦٦-١٩٦٧ و ١٩٦٧-١٩٦٨ السلطة السياسية إلى إلغاء إدارة الجامعة وإلى ربط الكليات والمؤسسات الجامعية التابعة للجامعة مباشرة بوزارة التربية ثمّ بوزارة التعليم العالي عند إنشائها في العام ١٩٧٨. كما عمدت السلطة السياسية إلى إنشاء معاهد عليا خارج نطاق الجامعات،

إمّا إشباعًا للشعور بالنفوذ والأهميّة، أو بناءً على قناعتهم بالمقولة الشائعة، «الذي يعطي المال يعطي الأوامر».

منذ خمسين سنة خلت، قالت السلطة الكنسيّة في كيبك - كندا: يا أهل «جامعة لافال»، إني أسلمكم الجامعة التي أنتم أهلها وأنتم أهل لإدارتها. فخذوا مرافقها وكيّاتها ومعاهدها؛ وطوّروا جماعيًّا حكمتها وإدارتها؛ واحرصوا على استقلاليتها وعلى جودة البرامج التي تقدّمها؛ واحموا الحريات الأكاديمية لمختلف مكوّناتها والعاملين فيها والمنتسبين إليها؛ وليكن الصالح العام مرشدكم في كلّ ما تقرّرون. وأضاف - كونها سلطة كنسيّة - وليكن الله بعونكم.

يا ربت عنّا حذا بها المنطقة يفكر هيك.

وشكرًا لحسن استماعكم.

بالخلاصة، إذا أخذنا بالاعتبار معايير جودة منظومة التعليم العالي في أيّ دولة، وطبقناها على هاتين الجامعتين، لوجدنا أنّ إنشاءهما قد لبي الحاجة إلى التوسّع بفرص الالتحاق بالتعليم العالي كلّاً في نطاقه، وأنّ لديهما حرصًا على جودة التعليم وعلى الإسهام بتقدّم المعرفة، وإلى حدّ ما، على تلبية احتياجات سوق العمل والتنمية إلى كفاءات عالية. لكنّ طلب الموضوع وبيت القصيد يكمن في آليّات حوكمة هاتين الجامعتين والعلاقات المأزومة بينهما والسلطة الحاكمة. ويعود ذلك، حسب ما يبدو لي، إلى عوامل عديدة أذكر منها ثلاثة. أوّلًا، غياب ثقة السلطة الحكوميّة بالمجتمع الأكاديمي وبقدرته على تسيير نفسه من دون محاباة أو هدر، وبقدرته على معالجة الأوضاع التي يمكن أن يؤدّي إليها الحراك الطلابي من تهديد للسلم الأهلي ووحدة الوطن وما إليهما؛ ثانيًا، غياب الرؤية عند هذه السلطات في ما يخصّ استقلالية الجامعات والحريات الأكاديمية وضرورتها لتكوين النخب، وتطوير المعرفة، والرقى المجتمعي؛ وثالثًا، ميل السلطة الحاكمة والمقرّبين منها إلى الاستئثار بسلطة القرار،

قالت السلطة الكنسيّة في كيبك - كندا: يا أهل  
«جامعة لافال»، إنّي أسلمكم الجامعة التي  
أنتم أهلها وأنتم أهل لإدارتها. فخذوا مرافقها  
وكليّاتها ومعاهدها؛ وطوّروا جماعيًّا حكامتها  
وإدارتها؛ واحرصوا على استقلاليتها وعلى جودة  
البرامج التي تقدّمها؛ واحموا الحريات الأكاديمية  
لمختلف مكوّناتها والعاملين فيها والمنتسبين  
إليها؛ وليكن الصالح العام مرشدكم في كلّ  
ما تقرّرون. وأضافت - كونها سلطة كنسيّة -  
وليكن الله بعونكم.

ياريت عنّا حدا بها المنطقة بيّفكر هيك.



# مداخلة ٣: حسن منيمنة

عن المتكلم:

رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في رئاسة الحكومة حاليًا. وزير التربية والتعليم العالي سابقا

## مداخلة ٣: حسن منيمنة

والمواقف التي اتخذوها أو لم يتخذوها في مقارنة سياسات المصادرة والتضييق من خلال تشكّلهم النقابي في أطر روابط أو نقابات أو أيّ من الأشكال المتاحة، وما تعرّض له بعضهم في مجرى هذا الصراع من منوعات القمع، ومدى تأثيره على المناخات الجامعية وانعكاساته السلبية على البحث العلمي برمته. وتتوقّف الدراسة مطوّلاً عند الطلاب بدءاً من لحظة دخولهم إلى أحرار هذه الجامعات وازدياد أعدادهم جرّاء الإقبال على الدراسات الجامعية، واتجاهاتهم السياسية وطموحاتهم في تحقيق الترقى الاجتماعي والطبقي من خلال الحصول على شهادات جامعية. أمّا الأهم في هذه الدراسات فكان فحص عملية المشاركة في إدارة الجامعة، وتكوّن سائر مراتب الإدارة، بدءاً من صاحب القرار الفعلي بما هو السلطة السياسية عبر

تُظهر دراسة عشر جامعات حكومية عربية تباين ظروف وأوضاع تلك الجامعات، والاختلافات التي طرأت على مسارات تطورها، وما عرفته في فترات تأسيسها الأولى في ظل أنظمة حكم غير عسكرية، وما عانته في حقبة السلطات العسكرية، والقيود التي تعرّضت لها من جانبها، وكيف تغيّرت الأهداف التي أشتت من أجلها الجامعة تبعاً لتغيّر العهود والسلطات، وما طرأ عليها من تحولات طالوت الهندسة والمساحات والتجهيزات والتخصّصات في مراحل البكالوريوس والدراسات العليا حتى الدكتوراه، وتشكّل هياكل إدارتها وأساتذتها ومستوى كفاءاتهم العلمية، والقوانين الناظمة التي تخضع لها الجامعات في هياكلها رئيساً أو مديراً وعمداء وأساتذة، ومدى توافر أو عدم توافر الحريات الأكاديمية والمناخات الديمقراطية الممنوحة لهم،

شهدت العقود المنصرمة في معظم هذه الجامعات طفرة إسلاموية بعد الطفرة القومية واليسارية، ما قاد إلى تراجع مستويات الفكر الناقد لدى الطلاب، وفرض الفصل بين الجنسين في بعض الدول، وإعاقة الحريات الأكاديمية

لاحقًا، الذي تم برعاية ودعم موصوف من جانب أجهزة السلطة ولاسيما الاستخباراتية، وبتوجيه واضح من جانب الأحزاب الإسلامية الرئيسية المشاركة، تمكنت معه من استباحة الجامعة، واختراق القوانين، والتحكّم بالأساتذة والطلاب، وفصل غير المتعاونين مع طروحاتها، وإقصائهم عن مبانيها، قبل أن يندلع الاقتتال وتصبح عملية التدريس صعبة المنال أصلًا. وهناك ما يشابهه في العديد من الدول العربية التي أعادت إحكام قبضتها على الجامعة ككل، وعلى الحركة الطلابية فيها، خشية خروجها ثانية عن عملية الضبط وإثارة حراك جماهيري عام يبدأ من حرّوها ويخرج إلى الشارع، ما يفتح على مضاعفات سياسية لا يُستهان بها.

### نقد بقفزات مخملية

إذا كانت الملاحظة الأبرز التي يخرج بها أي قارئ للدراسات العشر المنشورة تتمثل في التحول الذي طرأ على الجامعات موضوع البحث بين مراحل التأسيس وما تبعها ربطًا بالتحولات السياسية التي عرفتھا المنطقة، فإنّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا قوامه: ألم يكن متعذرًا الحفاظ على الاستقلالية الأكاديمية والإدارية في ظل سيادة منحنى وأد الديمقراطية في طول المنطقة وعرضها

مجلس الجامعة مرورًا بمجالس الكليات ومراكز الأبحاث، هذه المشاركة تمّ الحصول عليها بعد نضالاتٍ للأساتذة والطلاب لم يصل إليها بعد زملاء لهم في جامعات أخرى. ثمّ هناك الجسم الطالبية إذ يتبين أنّ التشكل النقابي لمعظم طلاب هذه الجامعات مازال محظورًا عليه من قبل العديد من السلطات التي تخضعهم لمراقبة أمنية لصيقة ومباشرة، من خلال فروع أجهزتها المنتشرة في الكليات وبين الطلاب، فضلًا عن المخبرين في الإدارات التي تتولى تعيينها ومطالبتها بضبط توجهات الطلاب، والتأثير عليهم ودفعهم إلى الخضوع، وعدم معارضة السلطات سواء أكانت أكاديمية أم سياسية. والأهم هو التحولات التي طرأت على الحياة الطلابية على الصعيد السياسية والاجتماعية والنقابية. فعلى الصعيد الأول شهدت العقود المنصرمة في معظم هذه الجامعات طفرة إسلاموية بعد الطفرة القومية واليسارية، ما قاد إلى تراجع مستويات الفكر الناقد لدى الطلاب، وفرض الفصل بين الجنسين في بعض الدول، وإعاقة الحريات الأكاديمية والعامّة وسط هذه الشريحة، عبر الحجر على كل الآراء التي تتعارض مع توجهات السلطات، والملفت أنّ ما يسمّى «اللجان الثورية» كتلك التي شهدتها الجامعتان الليبية في عهد «القذافي»، و«ضعاء بعد سيطرة من الإخوان المسلمين» أولًا ثمّ «أنصار الله»

على وقف التدخلات، أو الحد من أضرارها، ما قاد إلى مسارات انحدارية نلمسها اليوم في هبوط المستوى، وتحول الجامعة إلى مجرد مرفق توظيف فاقدة لوظائفها المعروفة. إذن، غلبت السلطات السياسية على الجامعة وغلب منطقها بمنوعاته على المنطق الأكاديمي، وبدأت مسألة الهيمنة على قرار الجامعة من باب التحصيل الحاصل، لاسيما ونحن نتحدث عن جامعة تحصل على تمويلها من الدولة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية كانت مثل هذه النتيجة متوقّعة أو أكيدة حتى في ظل غياب وتغييب الأصول الديمقراطية والاستقلالية الأكاديمية، والاعتراف باعتبار الجامعة بمثابة مؤسسة تملك آليات وميكانيزمات بعيدة عن اليومي والمباشر والآني، مما يطغى على الهاجس السياسي للقوى، سواء أكانت في السلطة أو خارجها. بالتأكيد لم تنجح الجامعات العربية وأهلها بالارتقاء بأدائهم ومواقفهم إلى مستوى الالتزام بالمجتمع المدني الذي لم يكن وضعه أفضل من وضع أحزاب اليسار والقوى الليبرالية في ظل سيادة منطق وشعارات الجماهير. وعليه، فقد كان من الطبيعي في ظل هذا النقص العضوي أن يقود انخراط الجامعة، أساتذةً وطلابًا، في النزاعات الأهلية، إن لم يكن التمهيد لها من خلال تغييب قيم الكفاءة والمعايير العلمية. صحيح أنّ النخب العربية التي

على أيدي السلطات العسكرية أو تلك التي حصلت على استقلالات شكلية ضمن قسمة العمل والأدوار العالمية؟ وكيف لها أن تنشئ أو تحافظ على مؤسسات ذات تقاليد ليبرالية راسخة بمعزل عن المكونات الفعلية لهذه السلطات بما تعبّر عنه من مصالح فئات وشرائح، وضمنها، وفي مقدمها بالطبع القوى الجديدة والتقليدية التي أمسكت بزمام الأمور، وبات بإمكانها صياغة معادلات الدولة تبعًا لشبكات علاقاتها.

لا بدّ وأن يضاف إلى ذلك في مرحلة لاحقة دخول الأحزاب والتيارات السياسية والطائفية والمذهبية والعشائرية إلى معادلة الهيمنة على المؤسسة الأكاديمية. وكانت النتيجة كما يصفها عدنان الأمين بحق: السيطرة على الجامعة من فوق عبر قوى السلطة، ومن تحت من خلال هذه الأحزاب التي لا يمكن وصف المشاريع التي تحملها بأنها ديمقراطية ومواطنة، بمعنى أنها متاحة للجميع على قدر متساوٍ في إطار دولة تُعلي من شأن المواطنة واستقلالية المؤسسات عن العامل السياسي الطائفي الطبقي المقرّر. قد يكون ما عرفته الجامعات السورية والليبية واللبنانية واليمنية وغيرها خير دليل، خصوصًا وأنّ هذه الجامعات كما سواها لم تبني جسدًا أكاديميًا متينًا قادرًا

وكرامة بشرية إلى فتح البلاد على مصراعيها لعواصف العنف العاتية.

ما يمكن ملاحظته هو أنّ النقد الذي تقدّم به الأساتذة الجامعيون وتضمنته دراسات لتلك الجامعات الرسمية الأساسية كان «هيئاً ليناً» إلى حد ما. ولعلّ تلك «القفازات المخملية» كانت في صلب الخلل الذي اعتري الدراسات التي يمكن القول إنّ ٨٠ - ٩٠% من مادتها كانت مخصصة للعرض التاريخي، حتى أنّ اللحظة الراهنة من حياة هذه المؤسسات كانت شبه عابرة، بينما كان من المهم تسليط الضوء على ما تعيشه راهناً، وتعانيه من أعطاب جوهرية جعلت منها بعيدة كل البعد من أن تكون جامعة كما هي معروفة ومعزّفة.

والأهم يبقى هو موضوع الأبحاث العلمية في مختبرات الجامعات، والمقدرة على دراسة وتشخيص وعلاج العديد من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات العربية في قطاعات الصحة والهندسة والزراعة والصناعة وغيرها. وعلى الرغم من مرور تلك العقود المتلاحقة التي تجاوزت لدى بعض الجامعات القرن من الزمن، لم تصل الجامعة الحكومية العربية موضوع الدرس وسواها إلى تحويل الدراسات والأبحاث إلى «منتجات» تصبّ في إطار اقتصاد المعرفة، الذي ما يزال يعتمد على

قادت سلسلة من الانقلابات في كلّ من مصر وسوريا وليبيا خرجت من الكليات العسكرية، لكن الصحيح أيضاً أنّ النخب المدنية التي أنجزت حصولها على الشهادات الجامعية وملاّت المدارس والإدارات العامة، لم تتصرّف على أساس كونها نخب لقيادة مستقبل البلاد، إذ استغرقتها الجانب الوظيفي والسير على خطى ما صارت عليه السلطات العسكرية أو القوى الحزبية التي استسهلت النزاعات الأهلية ظلّاً منها أنّها الطريق لتحقيق أهدافها.

لا تقدّم الأبحاث نقدًا صارفًا لمآلات التشكيلات النقابية للأساتذة والطلاب، فقد اكتفت الأولى بـ «النضال» من أجل تحسين مستواها المعيشي وتحقيق مكتسبات و ضمانات اجتماعية، لكنّه لم يترافق مع التمسك إلى حدود الإصرار على الالتزام بمعايير المستوى والكفاءة ومتطلبات الحريات الأكاديمية والبحثية وعلى أهمية العبور بالبلاد إلى دولة المواطنة، ما مكّن السلطات من صيغة قوانين وأنظمة قادرة على شلّ هذه المؤسسة كمحرّك للحياة الديمقراطية. إنّ المآلات التي انتهى إليها الربيع العربي في عديد من جامعات الدول التي تطرّق إليها البحث، يكشف على نحو جلي مدى القصور الذي مكّن السلطات من جهة، والقوى المتأسلمة أيّاً كانت منابته ومرجعياتها الفقهية من جهة ثانية، من أن تحيل الأمل بحريات وديمقراطية وتقدّم

خرابها وتعطل قيامها بأدوارها المجتمعية؟ أم علينا استنباط حلول من ضمن هذا الواقع الذي لا يبدو الخلاص منه قريباً؟

### الجامعة اللبنانية: أي مستقبل؟

لنأخذ حالة لبنان والجامعة اللبنانية. أننا متوافق مع الكثيرين في توصيف الواقع الراهن للجامعة بأنها باتت وبشكل شبه تام وعلى المستويات كافة محكومة بمصالح واعتبارات السلطات السياسية والطائفية والمذهبية التي باتت الإدارة الفعلية للجامعة، من تلزيم الكافيتريا إلى تعيين الحجاب والحراس ومدربي المختبرات، إلى اختيار أعضاء مجالس الطلبة، إلى انتخابات الأساتذة إلى الرابطة أو ممثليهم في مجالس الفروع والكليات والجامعة، إلى تشكيل لجان تقييم الشهادات والأبحاث والتعاقد والتفرغ، إلى تحديد المقبولين لمرحلتى الماجستير والدكتوراه الخ... وللإختصار في توصيف الحال التي وصلت إليها أحوال الجامعة، يمكن العودة إلى دراسة ومقالات د. عدنان الأمين في الكتاب وفي جريدة «النهار».

### نعود للسؤال، ما المخرج من هذا الوضع المدحّر؟

البعض يتمسك بشعار «اتركوا الجامعة لأهلها!» والكل يعلم أنّ أهل الجامعة

الاستيراد من جهة، وصيانة ما تصدّره لنا المجتمعات المتقدّمة سواء كانت في شمال الكرة الأرضية أو شرقها من جهة ثانية، ما يعني أنّ جامعاتنا فقدت أمرين معاً، أوّلهما: تكوين النخب والمساهمة في قيام مجتمع مدني. وثانيهما: تحويل المخرجات التي تدفع بها إلى السوق في عالم العمل بما هو الانتاج الصناعي والتقني، إلى محرّك للتقدّم ما ينقل المنطقة من الاقتصادات الاستخراجية والريعية إلى اقتصادات العالم الحديث.

الخلاصة العامة والأساسية التي تخرج منها لسير الجامعات الحكومية العربية هي غلبة مسار التراجع والتردي على معظمها، وبشكل تصاعدي ومستمر على كلّ مستويات ومندرجات العمل الجامعي. والواقع أنّ هذا الانهيار لا يقتصر فقط على التعليم الحكومي الجامعي، بل وبطبيعة الحال يشمل كل مراحل وأنواع التعليم الحكومي ما قبل الجامعي أيضاً.

إدّأ، وأمام هذا الواقع المتردي للتعليم الرسمي الجامعي الذي يعكس تردّيًا عامًا للمجتمع والدولة، هل من مخرج لهذا الواقع يوقّف هذا المسار الانحداري؟ أم علينا انتظار القدر والمقادير؟ وقد يطول الانتظار لعقود، والله أعلم.

هل علينا انتظار زوال الأنظمة العسكرية والطائفية والمذهبية التي جعلت الجامعات في خدمة سياساتها ومصالحها، مما أدى إلى

## مرة جديدة، ما الحل والمخرج لأزمة الجامعة وحالتها الراهنة؟

ما أقترحه، وقد يبدو مستهجنًا من الكثيرين، إنَّما ينطلق من واقع قائم ولا يبدو أنَّه قابل للتغيير في المديين القريب والمتوسّط، بل إنَّه مقبل على ازدياد وتعميم، وهو واقع يحكم السلطات السياسية والطائفية والمذهبية في مسار الجامعة ومصيرها.

وما أقترحه، وقد سبق أن اقترحته منذ حوالي ١٥ سنة في مقالة صحافية، كذلك اقترحه الدكتور «غسان سلامة» إبان توليه وزارة الثقافة آنذاك، والاقتراح هو: تحويل الجامعة إلى جامعات لبنانية تتمتع كل منها باستقلالية إدارية ومالية تامة.

وهذا الاقتراح هو للتفكير والدرس بعيدًا عن الاتهامات الجاهزة بأنَّه تطييف للجامعة وتوزيعها على الطوائف والمذاهب لأنَّ واقع الجامعة اليوم هو طائفي ومذهبي، والفروع معاقل للطوائف والمذاهب.

بغالبيتهم مغلوب على أمرهم من قِبَل أهل السلطة والطوائف، والبعض يطالب بإعادة الصلاحيات إلى مجلس الجامعة، والمقصود هنا استعادة رئاسة ومجلس الجامعة صلاحية التعاقد بالتفرّغ، وهي الصلاحية الوحيدة التي سحبها مجلس الوزراء بعد أن اكتشف وزير التربية آنذاك وجود تلاعب في أنصبة الأساتذة. والواقع أنَّ عودة تلك الصلاحية إلى الجامعة أو بقائها في عهدة مجلس الوزراء كالمقارنة بين السيء والأسوأ.

طبغًا هناك من يقول إنَّ وضع قانون جديد للجامعة يعيد توزيع الأدوار والصلاحيات بين مجلس الجامعة ومجالس الكليات، ويسد الثغرات الموجودة في القانون الحالي، قد يكون هو المدخل لخروج الجامعة من أزمتها. ولكن يتناسى هؤلاء أنَّ كل ما يجري اليوم في الجامعة من تجاوز للمقاييس الأكاديمية يجري مع المراعاة الشكلية للقانون والأنظمة. فمع تطييف وتمذّهب غالبية الجامعة إدارةً وأفرادًا من قمة الهرم: رئاسة الجامعة ومجلسها إلى قاعدة الهرم الأساتذة ورابطتهم والطلاب، يتحوّل القانون إلى أن يكون في خدمتهم بدل أن يكونوا هم في خدمة القانون.

علينا أن نبحث في ما إذا كان هذا الاقتراح سيولّد جامعات لبنانية تعيد للمقاييس العلمية والأكاديمية اعتبارها، وهذا هو لأساس من حياة الجامعات.

---

أقترح التفكير والدرس بعيداً عن الاتهامات الجاهزة بأنّه تطييف للجامعة وتوزيعها على الطوائف والمذاهب لأنّ واقع الجامعة اليوم هو طائفي ومذهبي، والفروع معاقل للطوائف والمذاهب.





The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship  
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة  
[www.activearabvoices.org](http://www.activearabvoices.org)